

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة رؤساء وممثلو الهيئات القضائية،
السادة ممثلو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة،
السادة أعضاء النيابة العامة،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء وممثلو البعثات الدولية،
السادة ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
السيدات والسادة ممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني، والاعلام،

الضيوف الكرام،

في البدء انقل لكم تحيات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي وتمنياتهم لهذا اللقاء وافر التوفيق والنجاح ويسعدني ويشرفني أن أكون بينكم اليوم في افتتاح أعمال ورشة العمل الوطنية رفيعة المستوى، المنعقدة تحت عنوان:
"تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد"،
والتي نأمل أن تمثل نقطة هامة في مسار بناء مؤسسات الدولة، القائمة على الشفافية، والمساءلة، والنزاهة، وسيادة القانون.

إن الحكومة وهي تتبنى رؤية واضحة وشاملة لإخراج اليمن من وضعه الراهن، تدرك تمامًا أن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة ليست فقط مطالب أخلاقية، بل شروط أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتعافي الاقتصادي، واستعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

وقد شكّلت هذه الأولويات محورًا أساسيًا في المسارات الخمسة التي أطلقتها منذ تحملي هذه المسؤولية، والتي تشمل:

- استعادة الدولة وتعزيز مركزها القانوني،
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد،
- الإصلاحات المالية والإدارية،
- تنمية الموارد الاقتصادية،
- والاستخدام الأمثل للمساعدات والمنح الخارجية.

وتأتي هذه الورشة، التي نلتقي فيها اليوم، ضمن مبادرات المسار الثاني، لتكون إحدى الأدوات الفعلية لتجسيد تلك الرؤية على أرض الواقع. وهي ليست مجرد فعالية بروتوكولية أو نقاش أكاديمي، بل منبر وطني جامع، نهدف من خلاله إلى فتح حوار مؤسسي وتشاركي بين كل الفاعلين في منظومة إنفاذ القانون، من قضاة ووكلاء نيابة وأجهزة رقابية، ومؤسسات تنفيذية بالتكامل مع المجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص، وبالشراكة مع شركائنا الدوليين.

السيدات والسادة،

إن الفساد، كما تعلمون، لا يتسبب فقط في هدر الموارد العامة، بل يؤدي أيضًا إلى تعطيل التنمية، وتفكيك النسيج المؤسسي، وانهيار الخدمات، وخلق فجوة بين المواطن والدولة. وما نعانیه اليوم من تردي للخدمات في شتى المجالات إلا نتيجة مباشرة للفساد، الذي تجاوز كل حدود الفساد المعروفة ليصبح "إفسادًا في الأرض".

لهذا فإن مكافحة الفساد ليست مجرد عملية لكشف الجرائم أو تقييد المخالفين، بل هي مهمة استراتيجية لحراسة القيم، وردع التجاوزات، وترسيخ فضيلة النزاهة. كما أن نقل قضايا الفساد إلى حياة الناس، عبر الإعلام، والمجالس العامة، ومنصات التواصل، يشكل ضغطًا شعبيًا ضروريًا لمحاصرة الفاسدين وتعزيز الرقابة المجتمعية.

أيها الحضور الكريم،

حرصنا في الحكومة على ألا تكون جهود مكافحة الفساد ردود أفعال ظرفية، بل سياسة عامة متكاملة، ومسار ونهج قائمة على قواعد واضحة ومعايير دولية، على رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي كان اليمن من أوائل الموقعين عليها منذ عام 2003، بالإضافة إلى التزاماتنا في إطار اتفاقية مكة المكرمة لمنظمة التعاون الإسلامي، وسائر المعايير المعتمدة إقليميًا ودوليًا.

منذ اليوم الأول، وضعنا نصب أعيننا تفعيل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. فقد وجهنا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة أداء العديد من المؤسسات الحكومية الحيوية، وقد رفعت التقارير المتعلقة بذلك إلينا وإلى مجلس القيادة الرئاسي، مما أسفر عن إحالة العديد من الملفات إلى القضاء سواء من قبلنا أو من قبل فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي. هذا التوجه يعكس التزام الحكومة العميق على كافة الأصعدة بمكافحة الفساد، ويعبر عن إصرارنا الثابت على بناء نموذج للدولة يقوم على أسس العدالة وسيادة القانون، حيث يحاسب كل من يثبت تورطه في الفساد أو تواطؤه معه.

كما وجهنا بتفعيل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية، وتنفيذ سياسة التدوير الوظيفي للمدراء الماليين في المؤسسات الحكومية. كذلك قمنا بإنشاء فريق فني متخصص يتبع مكتبنا ويضم وحدة خاصة لتعزيز الشفافية، بهدف تقديم الدعم والمشورة في تعزيز الشفافية والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة ودراسة التجارب في أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وفي خطوة أخرى، قمنا بتفعيل لجنة مناقصات شراء ونقل وتوزيع الوقود للكهرباء، مما أسهم في ترشيد الإنفاق بمئات الملايين من الدولارات في عاما واحد. كما وجهنا بإلغاء عقود الطاقة المشتراة في محافظة عدن، التي كانت تمثل عبئًا ماليًا على الدولة وتهدر خلالها ملايين الدولارات سنويًا.

أيها السيدات والسادة،

تُعد هذه الورشة – بما تحمله من طابع تنسيقي ومهني – الورشة الأولى من نوعها التي تجمع هذا الطيف الواسع من الجهات الوطنية والدولية المعنية، لتشخيص واقع مؤسسات إنفاذ القانون، ورصد التحديات القانونية والإجرائية والتنظيمية والمالية التي تعيق جهودها، والعمل على إيجاد حلول واقعية وعملية، تركز

على الخبرات الوطنية، والدروس المستفادة من التجارب المقارنة، والممارسات الفضلى لكي تكون سلطات انفاذ القانون الضامن لسلامة وفاعلية الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت تورطه في ممارسات فساد.

كما نطمح أن تسفر الورشة عن نتائج ملموسة، في مقدمتها:

- البدء ببلورة رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وإنفاذ القانون،
- تقديم برنامج عمل وطني متكامل وقابل للتنفيذ في مجال تعزيز انفاذ القانون،
- إعداد مصفوفة زمنية واضحة للتوصيات،
- ووضع آلية متابعة لتقييم التقدم في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

السيدات والسادة،

إننا لا نبني فقط سياسات، بل نبني مناهجاً جديداً يكون فيه القانون هو المرجع، والنزاهة هي القاعدة، والمسائلة هي الضامن الحقيقي لحقوق الناس. ولتحقيق ذلك، لا بد من أن ننتقل من مرحلة الخطابات والوثائق إلى مرحلة التنفيذ الفعلي والمحاسبة الجادة، مع إدراك عميق بأن النجاح في هذا المسار لا يتم إلا بتكامل الأدوار، وتنسيق الجهود، وتوفر الإرادة السياسية والمجتمعية معاً.

كما أؤكد في هذا السياق أن الحكومة ستواصل تقديم كل الدعم الممكن للسلطات القضائية والرقابية، وللنيابة العامة، وتلتزم بتعزيز استقلاليتها وقدراتها، وتوسيع نطاق التنسيق بينها، وإزالة أية معوقات تقف أمام قيامها بدورها الكامل في مكافحة الفساد وإنفاذ القانون بفاعلية وكفاءة.

وأخيراً، أتوجه بكلمة صادقة ومخلصة إلى أبناء شعبنا الكريم، داعياً إياهم إلى أن يكونوا العون والسند للحكومة وسلطات إنفاذ القانون في معركتنا ضد الفساد، الذي طالت آثاره جميع مناحي حياتنا وأثر في كل بيت. نحن ندرك تماماً تعقيدات هذه المرحلة، والمقاومة الشرسة للتغيير والإصلاحات، والتي أصبحت واضحة للجميع. لكننا نؤكد لشعبنا العزيز أننا لن نتوانى أو نتخاذل في كشف الفاسدين ومحاكمتهم أمام الجهات المختصة، مهما كانت التحديات. ليس أمامنا خيار سوى المواجهة والصمود، فكونوا سلاحنا وأدواتنا في هذه المعركة، وسنكون عند حسن ظنكم بنا ولن نخذلكم.

ختاماً، أتوجه بالشكر والتقدير إلى وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، على التنسيق التام بينهم لإقامة هذه الفعالية، كما أعبر عن امتناننا العميق للأشقاء في التحالف العربي وخصوصاً المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وللشركاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكل الخبراء والمشاركين من داخل اليمن وخارجه، ممن قدموا من وقتهم وخبراتهم دعماً لهذا الجهد الوطني.

أدعوكم جميعاً، باسم الوطن وباسم المسؤولية والأمانة التي في اعناقكم، إلى العمل الجاد من أجل تحويل ما يُطرح في هذه الورشة إلى نتائج ملموسة وخطوات قابلة للتطبيق، تفتح الباب لمرحلة جديدة في مسار مكافحة الفساد وتحقيق العدالة في وطننا الحبيب.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته